



كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآبي ئيقتيادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١١/اتحادية/اعلام/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٥/٢/٢٠١٤ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : النائب (ب. ح. ع. ع) - وكيله العام المحامي (م. ق. ت).

المدعى عليه : رئيس مجلس النواب - إضافة لوظيفته - وكيلاه الموظفان الحقوقيان

(س. ط. ي) و(ه. م. س).

الادعاء:

ادعى وكيل المدعي أمام المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة (١١١/اتحادية/٢٠١٣) بأن المادة (١٣٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ نصت على أن (يكون لرئيس مجلس الوزراء نائبان في الدورة الانتخابية الأولى). والذي يظهر من النص المذكور كالشمس وضحاها أن استحداث مناصبي نائبين لرئيس الوزراء يكون في الدورة الانتخابية الأولى حسب ، ولا يجوز تكراره في الدورات اللاحقة ، إلا أن مجلس النواب صادق بجلسته المعقودة بتاريخ (٢١/١٢/٢٠١٠) على تعيين نائبين لرئيس مجلس الوزراء ، عند عرض أسماء الوزراء عليه والمنهاج الوزاري ، وهذا يشكل مخالفة صريحة لإحكام الدستور للأسباب الآتية :
١) إن استحداث الوظائف في دوائر الدولة عموماً لا يكون إلا بقانون ، وهناك قانون للملاك صدر بالرقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل والذي تضمن جداول بعناوين الوظائف في دوائر الدولة ، وبالتالي لا يجوز للأخيرة قطعاً



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

كو٧ ماري عبراق
داد كاي بالآي ئبنتجادي

العدد: ١١١/اتحادية/اعلام/٢٠١٣

كابينة حكومية كما درجت على ذلك معظم الحكومات في الدول ذات النظام النيابي البرلماني ولو أن إرادة المشرع الدستوري قد انصرفت إلى أن تكون نيابة رئيس مجلس الوزراء للدورة الانتخابية الأولى وحسب لجعل المشرع للنص سقفاً زمنياً أو لأضاف كلمة ((فقط)) إلى ذيل النص ، ولكن النص اكتفى بتحديد العدد الذي يكون لرئيس الوزراء من نواب في الدورة الانتخابية الأولى ، ثم سكت عن العدد في الدورات اللاحقة ونراه مرهوناً بتقدير رئيس مجلس الوزراء الذي يتولى تسمية أعضاء حكومته بموجب المادة (٧٦/ثانياً) من الدستور وبموافقة مجلس النواب بموجب البند (خامساً) من نفس المادة ولأسباب المذكورة أعلاه ولأسباب الأخرى التي أوردها في اللائحة الجوابية طلب رد الدعوى مع تحميل المدعي كافة المصاريف والأتعاب وكرر وكيل المدعي أقواله وطلباته السابقة وطلب الحكم بموجبها مع تحميل المدعي عليه كافة المصاريف كما كرر وكيل المدعي عليه أقوالهما وطلباتهما السابقة وطلب الحكم بموجبها وعليه وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأفهم القرار علناً .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن وكيل المدعي يطعن في هذه الدعوى بقرار مجلس النواب القاضي بمصادقته على تعيين نائبين لرئيس مجلس الوزراء في جلسته المعقودة في (٢١/١٢/٢٠١٠) ولدى ملاحظة المادة (١٣٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ نجد أنها نصت على (يكون لرئيس مجلس الوزراء نائبان في الدورة الانتخابية الأولى) وتجد المحكمة الاتحادية العليا إن هذه المادة لم تنكر على رئيس مجلس الوزراء حق تعيين نواب له وإنما حددت صلاحيته بنائين في الدورة الانتخابية الأولى أما

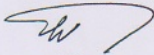


كوٲماری عبراق
داد كای بالآی ئبیتتجادی

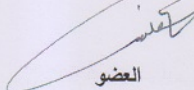
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١١/اتحادیة/اعلام/٢٠١٣

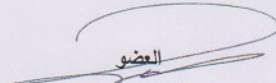
بقیة الدورات فتركت أمر ذلك إلى تقديره وفق المهام المنوطة به وبموافقة مجلس النواب ، لذا تكون دعوى المدعي غير مستندة على سند في الدستور أو القانون مما يقتضي ردها لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم برد دعوى المدعي مع تحميله مصاريف الدعوى وأتعاب المحاماة لوکیل المدعي علیه إضافة لوظيفته الموظف الحقوقي (س. ط. ي) و(ه. م. س) مبلغاً مقداره مائة ألف دينار مناصفة بينهما وصدر القرار باتاً وبالاتفاق استناداً للمادة (٩٤) من الدستور وأفهم علناً في ٢٠١٤/٢/٢٥ .


الرئيس

مدحت المحمود


العضو

فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو

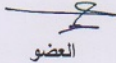
أكرم طه محمد


العضو

أكرم احمد بابان


العضو

محمد صائب النقشبندي


العضو

عبود صالح التميمي


العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو

حسين أبو التمن


١٠٢ العراق